المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

ورقة بحثية
فبراير 2026

استراتيجية «سلام القوة» وحدود الردع
مستقبل الصراع الأمريكي-الإيراني في ظل التحولات الإقليمية والدولية

إعداد
وحدة الدراسات

@asamerkezi
asamerkezi@gmail.com
www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية مركزاً بحثياً وفكرياً فاعلاً تأسست منذ عام 2015م، بصفتها مؤسسة مستقلة تعنى بتطوير المعرفة ودعم صناعة القرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

ورقة بحثية

استراتيجية «سلام القوة» وحدود الردع
مستقبل الصراع الأمريكي-الإيراني في ظل التحولات الإقليمية والدولية

الملخص التنفيذي

تُقدم هذه الورقة تحليلًا معمقًا للعلاقات الأمريكية-الإيرانية في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، حيث تركز الدراسة على استراتيجية «سلام القوة» التي تبنتها إداره ترامب، والتي تمزج بين الاستعراض العسكري المكثف والانخراط الدبلوماسي المشروط. تُحلل الورقة ديناميكيات التصعيد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وأهدافه الرامية إلى إعادة تشكيل السلوك الإيراني إقليميًا ونوويًا، مع استعراض الأدوار المحورية لإسرائيل والقوى الأوروبية. كما تستشرف الدراسة السيناريوهات المستقبلية المحتملة للصراع، وتخلص الورقة إلى أن معادلة الردع المتبادل لا تزال قائمة، لكن استمرار سياسة الضغط الأقصى يفتح الباب أمام أربعة مسارات رئيسية: تصعيد مفتوح، تسوية تفاوضية مشروطة، اندفاعة نووية إيرانية، أو صبر استراتيجي إيراني متجه شرقًا. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي شامل لفهم التعقيدات الراهنة والمستقبلية لهذا الصراع المحوري.

سياق الصراع الأمريكي-الإيراني المتجدد

يمثل الصراع بين الولايات المتحدة وإيران أحد أبرز التحديات الجيوسياسية التي تشكل ملامح الشرق الأوسط والعالم. فمنذ عقود، تتأرجح العلاقة بين البلدين بين التوتر الشديد وفترات قصيرة من الانفراج، مدفوعة بتضارب المصالح الاستراتيجية، واختلاف الرؤى الأيديولوجية، وتأثيرات القوى الإقليمية والدولية.

العلاقة الأمريكية الايرانية تدخل مرحلة جديدة من إعادة التموضع الاستراتيجي، تتسم بتبني مقاربة «سلام القوة» التي تجمع بين الاستعراض العسكري والدبلوماسية القسرية .

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل هذه المقاربة الجديدة وتداعياتها المحتملة على مستقبل الصراع الأمريكي-الإيراني خلال الفترة القادمة، سنقوم بتفكيك الأبعاد العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لاستراتيجية «سلام القوة»، مع التركيز على الأهداف الأمريكية المعلنة وغير المعلنة. كما سنستعرض الأدوار المتشابكة للقوى الإقليمية والدولية، مثل الكيان الإسرائيلي والدول الأوروبية، في تشكيل مسار هذا الصراع. وفي ضوء التطورات الأخيرة، سنقوم باستشراف أربعة سيناريوهات مستقبلية محتملة، مع تقييم المخاطر والفرص المرتبطة بكل منها. تسعى هذه الورقة إلى المساهمة في تقديم تحليل شامل ومستقبلي لصراع يتسم بالديناميكية والتعقيد.

«سلام القوة» والدبلوماسية القسرية

تُعد استراتيجية «سلام القوة» التي تتبناها إدارة ترامب امتدادًا وتكييفًا لمفهوم «الدبلوماسية القسرية» الذي قدمه ألكسندر جورج . يقوم هذا المفهوم على استخدام التهديد بالقوة أو استخدام محدود لها، جنبًا إلى جنب مع التفاوض، لإجبار الخصم على تغيير سلوكه دون اللجوء إلى حرب شاملة. ومع ذلك، فإن مقاربة ترامب تضفي على هذا النموذج بُعدًا شخصايًا وسياسيًا داخليًا واضحًا، حيث يُنظر إلى أي إنجاز تفاوضي على أنه انتصار شخصي يُعزز من رصيده السياسي والشعبي.

تستند «سلام القوة» إلى ثلاث ركائز أساسية تعمل بشكل متكامل:

- تعظيم الحضور العسكري والاستعراض الردعي: يهدف هذا إلى إرسال رسائل واضحة للخصم والحلفاء على حد سواء، مفادها أن الولايات المتحدة مستعدة وقادرة على استخدام القوة. يخلق هذا الاستعراض أثرًا نفسيًا وردعيًا، ويزيد من كلفة أي مغامرة عسكرية محتملة من جانب الخصم .

- التصعيد الاقتصادي عبر العقوبات: تُستخدم العقوبات الاقتصادية كأداة رئيسية لرفع كلفة السلوك الإيراني الذي تعتبره واشنطن مزعزعًا للاستقرار. يهدف هذا الضغط إلى إضعاف قدرة النظام الإيراني على تمويل أنشطته الإقليمية والنووية، وإجباره على تقديم تنازلات .

- الإبقاء على نافذة تفاوض مفتوحة بشروط مُعاد تعريفها: على الرغم من الضغط العسكري والاقتصادي، تحرص واشنطن على الإبقاء على قنوات دبلوماسية مفتوحة، ولكن بشروط تفاوضية أكثر تشدداً تتجاوز الاتفاقيات السابقة. الهدف ليس إسقاط النظام، بل تعديل سلوكه ليخدم المصالح الأمريكية وحلفائها، مع تجنب الفوضى الشاملة التي قد تنجم عن انهيار النظام .

يُمكن فهم هذه الاستراتيجية كـ«ردع بالإكراه»، حيث لا يقتصر الهدف على منع الخصم من القيام بعمل معين، بل إجباره على التراجع عن سياسات قائمة أو تغييرها بشكل جذري .

الصراع الأمريكي-الإيراني وإعادة تشكيل النظام الإقليمي في منطقتنا العربية

الصراع الأمريكي االإيراني ليس خلافًا سياسيًا عابرًا... بل صراع على شكل الشرق الأوسط، حيث لم يعد بالإمكان توصيف التوتر بين واشنطن وطهران باعتباره خلافًا سياسيًا تقليديًا حول برنامج نووي أو نفوذ إقليمي. إنّ ما يجري في جوهره هو صراع على شكل النظام الإقليمي في منطقتنا العربية:

- من يمتلك القدرة على تحديد قواعد الأمن الإقليمي؟
- من يحدد طبيعة التحالفات؟
- ومن يرسم خطوط النفوذ والتوازنات؟

الولايات المتحدة تسعى إلى إعادة هندسة الإقليم بما يضمن تفوق حلفائها ويحد من أي قوة إقليمية قادرة على تحدي هذا الترتيب. بالمقابل، ترى إيران نفسها لاعبًا إقليميًا صاعدًا يسعى إلى تثبيت نفوذ ممتد من الخليج إلى شرق المتوسط. بهذا المعنى، فإن التهديد بالحرب، والحشد العسكري، والعقوبات، والمفاوضات، كلها أدوات في معركة أكبر: معركة إعادة تعريف النظام الإقليمي العربي.

ومن هنا فإنّ أي مواجهة واسعة لن تبقى محصورة بين الولايات المتحدة وإيران. بل الصراع سيتحول إلى ساحات ممتدة عبر المنطقة العربية: ساحات بحرية في الخليج وبحر العرب، وساحات برية عبر العراق وسوريا، وساحات غير تقليدية تشمل الفضاء السيبراني والطاقة والممرات الملاحية. وبذلك تتحول منطقتنا العربية إلى مسرح تصفية حسابات إقليمية ودولية، حيث تُدار المعركة فوق أراضي دول تعاني أصلًا من هشاشة سياسية واقتصادية.

مفاوضات مسقط للسلام.. إدارة أزمة لا حل نزاع

تمثل مفاوضات مسقط لحظة إقليمية دقيقة تتقاطع فيها الحسابات النووية مع اعتبارات الردع العسكري والضغط الاقتصادي. في العلن، تبدو الأجواء إيجابية ومشحونة برسائل تهدئة، لكن في العمق تكمن فجوة واسعة بين تعريف الأزمة لدى طهران وواشنطن. لا تزال إيران غير واثقة مما يمكن أن يقبله الرئيس الأميركي ترامب، هل يسعى إلى اتفاق مرحلي يجمّد المخاطر النووية ويؤجل المواجهة، أم إلى تسوية شاملة تعيد صياغة مجمل العلاقة مع إيران؟ وبين هذين الخيارين تتحرك الدبلوماسية في هامش ضيق، حيث يحاول كل طرف رسم سقف التفاوض قبل أن يُفرض عليه.

جوهر الخلاف لا يتعلق بالتقنيات النووية فحسب، بل بتعريف المشكلة ذاتها. تصرّ طهران على أن المحادثات "نووية بحتة"، محاولةً حصرها في إطار يمكن ضبطه تقنياً، بينما ترى واشنطن أن البرنامج النووي هو المدخل لإعادة هندسة السلوك الإيراني في ملفات أوسع تشمل الصواريخ الباليستية، وشبكات الوكلاء الإقليميين، وأدوار إيران في ساحات مثل العراق ولبنان واليمن. وهكذا، تتحول مفاوضات مسقط من عملية نزع سلاح تقليدية إلى إدارة أزمة مركّبة تحت الضغط، هدفها منع الانفجار الآني دون إسقاط أوراق الإكراه.

تعتمد الولايات المتحدة على تكثيف الضغط الاقتصادي لتقليص هامش المناورة الإيراني، عبر عقوبات مشددة قد تمتد إلى أطراف ثالثة تتعامل مع طهران بصورة مباشرة أو غير مباشرة. الرسالة واضحة: لا مساحات آمنة للالتفاف. في المقابل، تخشى إيران من تقديم تنازلات لا تقابلها ضمانات حقيقية لرفع العقوبات بشكل مستدام، ما يدفعها إلى تفضيل اتفاق قصير الأمد أو إطالة أمد التفاوض لكسب الوقت. غير أن المعضلة الأعمق تبقى في غياب ضمانات سياسية طويلة المدى، وفي إشكالية ترتيب الأولويات: ما الذي يُبحث أولاً؟ وكيف يُحمى الاتفاق من تقلبات الداخل الأميركي أو الإيراني؟

أكثر الصيغ واقعية تتمثل في معادلة "الحد مقابل التخفيف": قيود واضحة على نسب التخصيب ومخزون اليورانيوم، مع توسيع آليات الرقابة، مقابل تخفيف جزئي للعقوبات قابل للارتداد عند أي خرق. إنها صفقة لإدارة المخاطر لا لإنهاء النزاع. غير أن السياسة الداخلية تضغط بقوة على الجانبين؛ ففي واشنطن حاجة إلى إنجاز ملموس، وفي طهران خطاب سيادي يجعل من التخصيب رمزاً للكرامة الوطنية، ما يعقّد تقديم تنازلات جوهرية دون تغليفها بسردية إنقاذية.
في قلب هذه المعادلة تنظر إسرائيل إلى اللحظة الراهنة باعتبارها فرصة استراتيجية لحسمٍ يتجاوز النووي إلى الصواريخ وشبكات النفوذ الإقليمي. وبين خيار التفاوض وخيار الضربة، تميل تل أبيب إلى إبقاء البديل العسكري جاهزاً إذا ما تعثرت الدبلوماسية. أما داخل الإدارة الأميركية، فيبرز نائب الرئيس JD Vance بخطاب يركز على أولوية منع السلاح النووي دون إعلان هدف إسقاط النظام، فيما يقود وزير الخارجية Marco Rubio تياراً لا يستبعد اللجوء السريع إلى الخيار العسكري إذا طال أمد المفاوضات دون نتائج ملموسة.

بالنسبة لطهران، فإن أي تنازلات جوهرية قد تتطلب من المرشد الإيراني صياغة داخلية تقنع جمهوره بأن ما يحدث هو "تجرّع لكأس السم" حفاظاً على بقاء الدولة، لا استسلاماً سياسياً. البديل هو المماطلة التكتيكية، وهو خيار يرفع احتمالية ضربة أميركية-إسرائيلية مشتركة قد تعيد رسم توازنات الردع في المنطقة، وتنعكس على أسواق الطاقة وأمن الملاحة البحرية. في الخلفية، لا ينفصل الملف الإيراني عن التنافس الجيوسياسي الأوسع مع الصين.

إعلان الرئيس الصيني Xi Jinping توسيع سياسات تجارية تفضيلية مع دول إفريقية يعكس سعياً لإعادة توزيع النفوذ الاقتصادي في نظام دولي يتجه نحو تعددية قطبية. وهكذا يتقاطع مسار العقوبات والالتفاف عليها مع معركة أوسع لإعادة تعريف قواعد النظام الدولي.

في المحصلة، تبدو مسقط غرفة طوارئ مفتوحة على احتمالين: إدارة الأزمة عبر صفقة محدودة تُطيل عمر الاستقرار الهش، أو تسريع العدّ العكسي نحو مواجهة تعيد رسم خرائط القوة. وحتى يُحسم الخيار، سيظل كل يوم تفاوضي يُكتب بحبرٍ دبلوماسي، وعلى هامشه ظلٌ عسكري ثقيل يذكّر بأن السلام هنا ليس نهاية الصراع، بل مجرد فصل مؤقت في مساره الطويل.

الحشد العسكري الأمريكي: استعراض القوة وإعادة تعريف الردع

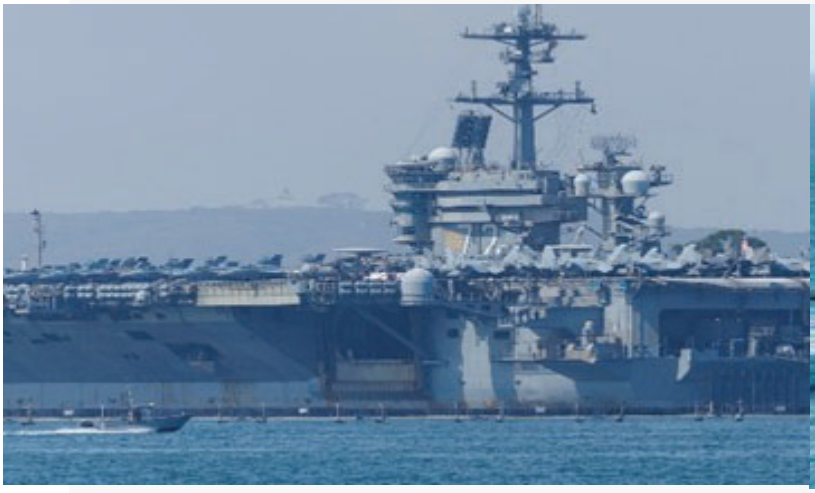

شهدت منطقة الشرق الأوسط، منذ يناير ٢٠٢٦، تصعيدًا ملحوظًا في الحضور العسكري الأمريكي، تمثل في توجيه حاملة الطائرات USS Abraham Lincoln، وتوقعات بوصول USS George H. W. Bush لاحقًا. لا يُعد هذا الحشد مجرد استعراض للقوة، بل هو جزء من استراتيجية أوسع لإعادة تعريف خرائط الردع في المنطقة ، وهذا يستدعي تحليلاً معمقاً من خلال الجوانب الاتية:

ا دلالات الحضور العسكري المكثف: ما وراء الاستعراض التقليدي.

إن الإشارة إلى توجيه حاملة الطائرات USS Abraham Lincoln وتوقعات بوصول USS George H. W. Bush في يناير ٢٠٢٦، لا تعكس مجرد زيادة في عدد القطع البحرية، بل تُشير إلى رسالة استراتيجية متعددة الأوجه:

- القدرة على إبراز القوة (Power Projection): حاملات الطائرات هي رموز متحركة للقوة العسكرية الأمريكية، وقادرة على توفير غطاء جوي ودعم لوجستي وعملياتي واسع النطاق. وجودها في منطقة الخليج العربي يُعزز من قدرة الولايات المتحدة على التدخل السريع والفعال في أي طارئ، ويُرسل إشارة واضحة للخصوم بأن واشنطن قادرة على العمل بعيدًا عن أراضيها .
- الردع الموثوق (Credible Deterrence): في سياق التوترات مع إيران، يُترجم هذا الحشد إلى تهديد موثوق بالرد العسكري على أي عمل إيراني يُعتبر عدائيًا. الهدف ليس فقط منع إيران من شن هجمات مباشرة، بل أيضًا ردعها عن دعم وكلائها الإقليميين أو تهديد الملاحة الدولية في مضيق هرمز.
- طمأنة الحلفاء (Allies Reassurance): يُعد هذا الحضور العسكري بمثابة رسالة طمأنة قوية لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، لا سيما دول الخليج وإسرائيل، بأن واشنطن ملتزمة بأمنهم ومستعدة للدفاع عن مصالحهم. هذا يُقلل من احتمالية قيام هؤلاء الحلفاء باتخاذ إجراءات أحادية الجانب قد تُصعد من التوتر .

٢. إعادة تعريف خرائط الردع: تحول في العقيدة الاستراتيجية
إن مفهوم «إعادة تعريف خرائط الردع» يتجاوز مجرد تعزيز القدرات العسكرية، ليُشير إلى تحول في الفهم الأمريكي لكيفية إدارة الصراع مع إيران. تقليديًا، كان الردع يهدف إلى منع الخصم من القيام بعمل لم يقم به بعد. أما «إعادة تعريف خرائط الردع» في هذا السياق، فيعني:
- الانتقال من الردع التقليدي إلى الردع بالإكراه (Deterrence by Compellence)، كما ذُكر في الإطار النظري للورقة، فإن استراتيجية «سلام القوة» تستند إلى «الدبلوماسية القسرية» . هذا يعني أن الهدف ليس فقط منع إيران من تطوير سلاح نووي أو مهاجمة مصالح أمريكية، بل إجبارها على التراجع عن سياسات قائمة، مثل دعم الميليشيات الإقليمية أو تطوير الصواريخ الباليستية بعيدة المدى. الحشد العسكري يُصبح أداة لزيادة كلفة استمرار إيران في هذه السياسات، مما يدفعها نحو تغيير سلوكها.
- توسيع نطاق التهديد (Broadening the Scope of Threat) ، لم يعد الردع الأمريكي يقتصر على حماية الأراضي الأمريكية أو مصالحها المباشرة، بل يمتد ليشمل حماية حلفائها ومصالحهم، والملاحة الدولية، وحتى محاولة التأثير على القرارات الداخلية الإيرانية المتعلقة ببرنامجها النووي والصاروخي. هذا التوسع في نطاق التهديد يُعقد من حسابات إيران، ويجعلها تواجه مخاطر أوسع نطاقًا في حال استمرارها في سياساتها الحالية .
- الردع المرن والمتدرج (Flexible and Graduated Deterrence)، بدلاً من التهديد برد شامل ومباشر على كل استفزاز، تُشير «إعادة تعريف خرائط الردع» إلى تبني مقاربة أكثر مرونة وتدرجًا. يمكن أن يشمل الرد الأمريكي ضربات محدودة، أو عقوبات اقتصادية أشد، أو حتى عمليات سيبرانية، بما يتناسب مع حجم الاستفزاز الإيراني. هذا يُمكن واشنطن من الحفاظ على زمام المبادرة، وتجنب الانزلاق غير المقصود إلى حرب شاملة، مع الإبقاء على الضغط المستمر .

٣. الأبعاد الجيوسياسية لإعادة تعريف الردع.
تُحدث هذه الاستراتيجية تحولات عميقة في المشهد الجيوسياسي للمنطقة، وذلك على النحو التالي:
- تأثير على ميزان القوى الإقليمي: يُعزز الحشد العسكري الأمريكي من ميزان القوى لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، ويُضعف من قدرة إيران على فرض هيمنتها الإقليمية بالقوة. هذا قد يُشجع بعض القوى الإقليمية على اتخاذ مواقف أكثر تشددًا تجاه إيران، معتمدة على الدعم الأمريكي .
- تحدي للتحالفات الإيرانية: تُحاول واشنطن من خلال هذه الاستراتيجية تقويض التحالفات الإيرانية مع قوى مثل روسيا والصين، من خلال إظهار أن هذه التحالفات قد لا توفر الحماية الكافية ضد الضغط الأمريكي. كما تُحاول إضعاف شبكة وكلاء إيران الإقليميين عبر تهديد مصادر دعمهم .
- تأثير على الدبلوماسية: على الرغم من الطبيعة العسكرية للحشد، إلا أنه يهدف في النهاية إلى خدمة الأهداف الدبلوماسية. فزيادة الضغط العسكري والاقتصادي يُفترض أن يدفع إيران إلى طاولة المفاوضات بشروط أمريكية.

ومع ذلك، فإن هذا النهج يحمل مخاطر التصعيد غير المقصود، وقد يُعقد من فرص التوصل إلى حلول دبلوماسية مستدامة إذا لم تُدار بحكمة .

٤. التحديات والمخاطر.
على الرغم من الأهداف المعلنة، فإن استراتيجية إعادة تعريف الردع هذه لا تخلو من التحديات والمخاطر الاتية:

- سوء التقدير (Miscalculation): قد تُسيء إيران تقدير النوايا الأمريكية، أو العكس، مما يؤدي إلى تصعيد غير مقصود. إن الخطوط الحمراء قد لا تكون واضحة دائمًا للطرفين، مما يزيد من احتمالية الحسابات الخاطئة .
- الاستنزاف (Attrition): قد تُفضل إيران استراتيجية الاستنزاف، من خلال هجمات محدودة أو دعم لوكلائها، بهدف إرهاق القوات الأمريكية وحلفائها، دون الانزلاق إلى حرب شاملة. هذا يُمكن أن يُطيل أمد الصراع ويُزيد من كلفته .
- الضغط الداخلي: قد يُؤدي الضغط العسكري والاقتصادي الشديد إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في إيران، مما قد يُفضي إلى انهيار غير مُتحكم فيه للنظام، وهو ما قد يُطلق موجات فوضى إقليمية لا تُحمد عقباها .

إن الحشد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وتحديدًا خلال الفترة الماضية مهذا العام ٢٠٢٦، يُمثل أكثر من مجرد استعراض للقوة. إنه جزء لا يتجزأ من استراتيجية أوسع لإعادة تعريف خرائط الردع، تهدف إلى إجبار إيران على تغيير سلوكها من خلال مزيج من التهديد العسكري الموثوق، والضغط الاقتصادي، والدبلوماسية القسرية. هذه الاستراتيجية، وإن كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار من خلال القوة، إلا أنها تحمل في طياتها تحديات ومخاطر كبيرة تتطلب إدارة حكيمة ودبلوماسية فعالة لتجنب الانزلاق إلى صراع أوسع نطاقًا.

الأهداف الأمريكية: تعديل السلوك لا إسقاط النظام

على الرغم من الخطاب التصعيدي الذي قد يوحي بالرغبة في تغيير النظام، تدرك واشنطن جيدًا التعقيدات والمخاطر المرتبطة بإسقاط النظام الإيراني. فالغياب المحتمل لبديل جاهز ومستقر قد يؤدي إلى فوضى عارمة في المنطقة، وهو ما لا يخدم المصالح الأمريكية أو مصالح حلفائها. لذلك، تتركز المطالب الأمريكية حول تعديل سلوك النظام الإيراني، وليس الإطاحة به . تتمحور هذه المطالب حول عدة نقاط رئيسية:

- اتفاق نووي جديد وأكثر شمولية: يتجاوز القيود الزمنية والتقنية لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، ويفرض قيودًا أشد صرامة على برنامج التخصيب الإيراني، ويشمل جوانب أخرى مثل تطوير الصواريخ الباليستية.
- تفكيك البنية الصاروخية الباليستية بعيدة المدى: التي تُعد تهديدًا مباشرًا لأمن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وتُمكن إيران من فرض نفوذها بالقوة .
- تقليص دعم طهران لوكلائها الإقليميين: في العراق واليمن ولبنان وسوريا، والذين يُنظر إليهم كأدوات لزعزعة الاستقرار الإقليمي وتحدي المصالح الأمريكية .
- إعادة تموضع إيران اقتصاديًا: بعيدًا عن الاعتماد الكبير على الصين وروسيا، ودمجها بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي وفقًا للمعايير الغربية .

إن تحقيق هذه المطالب لا يتطلب مجرد تعديل تكتيكي في السياسات الإيرانية، بل يستلزم تحولًا بنيويًا عميقًا في العقيدة السياسية والأمنية للنظام، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا ويُظهر مدى طموح الأهداف الأمريكية.

الدور الإسرائيلي: معادلة الردع الوقائي والمصالح المتقاطعة

يُعد دور الكيان الإسرائيلي في الصراع الأمريكي-الإيراني محوريًا، حيث يرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وغيره من القادة الإسرائيليين، في البرنامج النووي الإيراني تهديدًا وجوديًا مباشرًا لأمن إسرائيل. وتُستخدم هذه الرؤية كدافع رئيسي لدعم خيار التصعيد والضغط الأقصى على إيران، وفي الوقت ذاته، كأداة لضمان استمرار الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل .

لقد كشفت حرب يونيو ٢٠٢٥ بين إيران وإسرائيل عن حدود القوة التقليدية في تحقيق أهداف استراتيجية حاسمة، لكنها لم تُسقط معادلة الردع القائمة. بل على العكس، أعادت تثبيت مفهوم «الردع المتبادل غير المتكافئ» (Asymmetric Mutual Deterrence)، الذي يسمح بشن ضربات محدودة ومحسوبة من كلا الجانبين دون الانزلاق إلى صراع شامل ومدمر. هذا النوع من الردع يعتمد على قدرة كل طرف على إلحاق ضرر غير مقبول بالآخر، حتى لو كانت القدرات العسكرية غير متكافئة .

تتقاطع المصالح الإسرائيلية مع الأهداف الأمريكية في تقويض القدرات الإيرانية، لكنها قد تختلف في مستوى التصعيد المقبول. فإسرائيل قد تكون أكثر استعدادًا للمخاطرة بعمل عسكري وقائي مباشر، بينما تفضل الولايات المتحدة استراتيجية الضغط التدريجي والدبلوماسية القسرية.

أوروبا: بين الدبلوماسية المتعددة الأطراف والواقعية الحذرة

تتبنى الدول الأوروبية، ممثلة بالاتحاد الأوروبي، مقاربة أكثر حذرًا وتوازنًا تجاه الصراع الأمريكي-الإيراني، تختلف عن المقاربة الأمريكية الأكثر تصعيدًا. وقد تجلى هذا التباين بوضوح خلال مؤتمر ميونيخ للأمن، حيث أكدت أوروبا على أهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف والحلول السلمية . وتميل المقاربة الأوروبية إلى:

- دعم العقوبات الموجهة: التي تستهدف قطاعات محددة من النظام الإيراني، مع الحرص على عدم الإضرار الشامل بالشعب الإيراني، وتجنب تفاقم الأوضاع الإنسانية .
- تجنب الانخراط العسكري المباشر: والتركيز على الحلول السياسية والدبلوماسية كسبيل وحيد لحل الأزمة، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على الاستقرار الإقليمي .
- تشجيع الحلول التفاوضية متعددة الأطراف: التي تضمن مشاركة أوسع من القوى الدولية والإقليمية، وتُعزز من شرعية أي اتفاق مستقبلي .

على الرغم من وجود أصوات أوروبية تدعم المعارضة الإيرانية، فإن القادة الأوروبيين يدركون جيدًا أن انهيارًا مفاجئًا للنظام الإيراني قد يؤدي إلى فوضى إقليمية واسعة النطاق، وتدفق للاجئين، وتصاعد للتطرف، وهو ما لا يخدم مصالح أوروبا الأمنية والاقتصادية . لذا، تسعى أوروبا إلى الحفاظ على قنوات اتصال مع طهران، وتشجيع الحوار، والبحث عن حلول وسط تضمن عدم انتشار الأسلحة النووية مع الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

الحرب ليست ضربة... بل إعادة تشكيل للشرق الأوسط

أي حرب محتملة لن تكون مجرد عملية عسكرية محدودة، بل ستكون عملية إعادة تشكيل جيوسياسي للشرق الأوسط. نتائجها المحتملة تتمثل بـ : إضعاف إضافي للمنظومة العربية الرسمية، وإعادة توزيع موازين القوى الإقليمية، وترسيخ تفوق أمني إسرائيلي أكبر، وتكريس بيئة أمنية قائمة على الردع غير المتكافئ.
وفي المحصلة، قد نشهد شرق أوسط أكثر هشاشة عربيًا، وأكثر تفوقًا استراتيجيًا لصالح إسرائيل، وأشد ارتباطًا بالمعادلات الأمنية الدولية.

سيناريوهات مستقبل الصراع الأمريكي-الإيراني

في ظل الديناميكيات المعقدة الراهنة، يمكن استشراف أربعة مسارات رئيسية قد يتخذها الصراع الأمريكي-الإيراني في المستقبل القريب، كل منها يحمل تداعيات جيوسياسية واقتصادية وأمنية كبيرة:

السيناريو الأول: تصعيد متبادل بلا أفق

يتمثل هذا السيناريو في استمرار دورة من العقوبات الاقتصادية الأمريكية المتزايدة والضربات العسكرية المحدودة، سواء من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل، ردًا على أنشطة إيرانية إقليمية أو نووية. في المقابل، تستمر إيران في سياستها «الصبر الاستراتيجي»، مع البقاء عند «عتبة نووية»، أي امتلاك القدرة على إنتاج سلاح نووي سريعًا دون الإعلان الرسمي عن ذلك. في هذا المسار، لا تلوح في الأفق أي تسوية حقيقية، ويبقى التوتر سيد الموقف، مع مخاطر دائمة للانزلاق غير المقصود إلى مواجهة أوسع نطاقًا. ستكون المنطقة في حالة «لا حرب ولا سلم»، مما يؤثر سلبًا على الاستثمار والتنمية الإقليمية .

السيناريو الثاني: صفقة مشروطة
يفترض هذا السيناريو التوصل إلى اتفاق جديد وشامل يفرض قيودًا أشد صرامة على برنامج التخصيب الإيراني، وربما يتم ذلك عبر إطار إقليمي مشترك يضم أطرافًا أخرى مثل دول الخليج. لكن نجاح مثل هذه الصفقة يتطلب تنازلات أمريكية عن شرط «صفر تخصيب»، والقبول بحدود معينة للبرنامج النووي الإيراني تحت رقابة دولية صارمة. في المقابل، قد تحصل إيران على تخفيف للعقوبات الاقتصادية، وضمانات أمنية، واعتراف بدورها الإقليمي. هذا السيناريو يتطلب إرادة سياسية قوية من جميع الأطراف، وقدرة على بناء الثقة المتبادلة .

السيناريو الثالث: اندفاعة نووية إيرانية.
يمثل هذا الخيار محفوفًا بمخاطر جسيمة، حيث قد تقرر إيران المضي قدمًا في تطوير سلاح نووي بشكل علني، كرد فعل على استمرار الضغط الأقصى أو شعورها بتهديد وجودي. مثل هذه الخطوة قد تفضي إلى سباق تسلح نووي إقليمي، حيث قد تسعى دول أخرى في المنطقة لامتلاك قدرات نووية خاصة بها. ستزيد هذه الاندفاعة من عزلة إيران الدولية، وتُعرضها لضربات عسكرية وقائية محتملة، دون ضمان رفع العقوبات أو تحقيق مكاسب استراتيجية حقيقية على المدى الطويل. ستكون تداعيات هذا السيناريو كارثية على الأمن الإقليمي والدولي .
السيناريو الرابع: الصبر الاستراتيجي والتحول شرقًا .
يعتمد هذا السيناريو على استراتيجية إيرانية طويلة الأمد تركز على تعميق الشراكة الاستراتيجية مع قوى شرقية كبرى مثل الصين وروسيا، كبديل عن الانخراط مع الغرب. يتضمن ذلك تعزيز الاكتفاء الذاتي الدفاعي، وتطوير القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، والمراهنة على تحول النظام الدولي نحو تعددية قطبية، مما قد يقلل من تأثير الضغط الغربي على طهران بمرور الوقت. في هذا السيناريو، تستمر إيران في تحدي الهيمنة الأمريكية، وتُعزز من نفوذها الإقليمي من خلال شبكة وكلائها، مع الحفاظ على قدراتها النووية عند مستوى «العتبة» .

المخاطر الإقليمية والدولية
تتجاوز تداعيات الصراع الأمريكي-الإيراني حدود الدولتين لتشمل المنطقة والعالم، وتُشكل تهديدًا للاستقرار والأمن الدوليين. **من أبرز هذه المخاطر:**

١ الانزلاق غير المقصود إلى حرب إقليمية واسعة النطاق: قد تؤدي الحسابات الخاطئة أو التصعيد غير المنضبط إلى مواجهة عسكرية شاملة تجر إليها قوى إقليمية ودولية أخرى، مما يُحدث دمارًا واسعًا في المنطقة .
٢ تهديد الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز: يُعد مضيق هرمز شريانًا حيويًا لتجارة النفط العالمية. أي تصعيد في المنطقة قد يؤدي إلى تعطيل الملاحة، مما يُحدث صدمة اقتصادية عالمية وارتفاعًا حادًا في أسعار الطاقة .
٣ تآكل نظام عدم الانتشار النووي: إذا ما أقدمت إيران على امتلاك سلاح نووي، فقد يشجع ذلك دولًا أخرى في المنطقة على السير في نفس الطريق، مما يُهدد بتقويض نظام عدم الانتشار النووي العالمي، ويُدخل المنطقة في سباق تسلح نووي خطير .
٤ **إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية: قد يؤدي الصراع إلى مزيد من الاستقطاب في المنطقة، وتشكيل تحالفات جديدة أو تعزيز القائمة منها، مما يُعقد من جهود حل النزاعات ويُزيد من التوترات .**

٥ انهيار الدولة الإيرانية: على الرغم من أن هذا الاحتمال قد يُنظر إليه كهدف من قبل بعض الأطراف، إلا أن انهيار الدولة الإيرانية قد يُطلق موجات عدم استقرار وفوضى تمتد من الخليج إلى آسيا الوسطى، وتكون عواقبها وخيمة على الجميع، بما في ذلك تدفق اللاجئين، وصعود الجماعات المتطرفة، وتأثيرات اقتصادية سلبية .

الخاتمة:

تكشف المرحلة الراهنة من الصراع الأمريكي-الإيراني أن استراتيجية «سلام القوة»، رغم فعاليتها في تعظيم الضغط العسكري والاقتصادي على طهران، لم تنجح في حسم الصراع أو فرض معادلة نهائية مستقرة. فقد أظهرت إيران قدرة معتبرة على امتصاص العقوبات، وإعادة تكييف أدواتها الإقليمية، وتعزيز منظومتها الردعية، في حين تدرك واشنطن وحلفاؤها أن الانزلاق نحو إسقاط كامل للنظام الإيراني قد يفتح الباب أمام فوضى إقليمية واسعة تتجاوز كلفتها حدود الحسابات التقليدية للردع.

وعليه، فإن المعضلة الاستراتيجية التي تواجه صناع القرار في واشنطن وتل أبيب لا تتعلق فقط بمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، بل بتحديد الهدف النهائي المقبول لهذا الصراع: هل المقصود تغيير النظام؟ أم تعديل سلوكه؟ أم احتواؤه ضمن توازنات يمكن إدارتها؟ إن وضوح الإجابة عن هذا السؤال هو ما سيحدد طبيعة المرحلة المقبلة وحدودها. غير أن اختزال الصراع في ملف التخصيب أو منظومة العقوبات يُغفل جوهره الحقيقي. فالمواجهة الدائرة ليست نزاعًا تقنيًا حول برنامج نووي، بل صراعًا على شكل وهوية النظام الإقليمي في منطقتنا العربية، وعلى من يمتلك حق تعريف معادلات الأمن والردع فيها.

وأي مواجهة عسكرية واسعة لن تعني مجرد إضعاف طرف لصالح آخر، بل ستقود إلى إعادة صياغة شاملة لتوازنات الإقليم، بما قد يفاقم هشاشة البنية العربية الرسمية، ويكرّس تفوقًا وأمنًا أكبر لإسرائيل، ويحوّل المنطقة إلى فضاء أمني مُعاد هندسته وفق أولويات خارجية لا تعبّر بالضرورة عن المصالح العربية.

من هنا، فإن الرهان العربي الرشيد لا ينبغي أن يكون الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك، بل الاستثمار في تحصين الداخل، وبناء منظومة أمن إقليمي أكثر استقلالًا وتماسكًا، قادرة على تقليل كلفة التحولات الكبرى التي تُصاغ غالبًا خارج إرادة المنطقة وحدودها.

التوصيات:

١ بناء إطار ردع متبادل مستقر: يجب التركيز على تطوير آليات ردع واضحة وموثوقة تمنع الانزلاق إلى صراع شامل، مع تحديد خطوط حمراء واضحة لكلا الطرفين. هذا يتطلب قنوات اتصال فعالة وغير مباشرة لتقليل سوء الفهم .

٢ دبلوماسية متعددة الأطراف وشاملة: يجب إشراك القوى الإقليمية والدولية في أي مفاوضات مستقبلية، لضمان شرعية الاتفاقيات واستدامتها. يجب أن تتناول المفاوضات ليس فقط الملف النووي، بل أيضًا الأنشطة الإقليمية الإيرانية وبرنامج الصواريخ الباليستية .

٣ استراتيجية اقتصادية متوازنة: يجب أن تكون العقوبات الاقتصادية موجهة وذكية، تهدف إلى الضغط على النظام دون الإضرار المفرط بالشعب الإيراني، مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية. يجب أن تكون هناك حوافز اقتصادية واضحة لتقديم التنازلات .

٤ تجنب الحلول أحادية الجانب: أثبت التاريخ أن الحلول أحادية الجانب غالبًا ما تؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمات. التعاون الدولي والتنسيق بين الحلفاء أمر حاسم لتحقيق نتائج مستدامة .

إن استمرار سياسة الضغط دون وجود أفق واضح لتسوية واقعية قد يقود إلى إعادة إنتاج الأزمات بدلاً من حلها. ويبقى الخيار الأكثر استدامة – وإن كان الأصعب – هو بناء إطار ردع متبادل مستقر، يُبقي التنافس تحت سقف السيطرة، ويمنع انزلاق المنطقة إلى حرب كبرى غير محسوبة العواقب.

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

@asamerkezi
asamerkezi@gmail.com
www.asamcenter.com
info@asamcenter.com